الجمهوريّة التونسيّة
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون
و التشريع للحكومة

جـــدول الوثائق المـــوجّـــهـــة

إلـــى السيّـــد رئيس مجلس نواب الشعب
قصر باردو

العـــدد الرتبـــي	بـــيـــــان الوثائق	عـــدد الوثائق	الملاحظات
	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال صندوق "إفريقيا 50". - شرح الأسباب.		تحال عليكم للتفضل بعرضها على مجلس نواب الشعب.

توصّلت بالوثائق المذكورة أعلاه

بـــ.....في.....

الإمضاء

تونس في 05 فيفري 2016

عن رئيس الحكومة

مستشار القانون والتشريع
للحكومة

الإمضاء: أسماء المجيري أم المؤمن

06/2016

مكتب الضبط
مجلس نواب الشعب
05 فيفري 2016
عدد الإدارة...../عدد.....

06/17

مشروع قانون

يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال صندوق "إفريقيا 50"

فصل وحيد:

يرخّص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حقّ الدولة في الاكتتاب في رأس مال صندوق "إفريقيا 50" بمبلغ عشرة ملايين (10.000.000) دولار أمريكي تُدفع على أربعة أقساط سنوية ابتداء من سنة 2016.

06/2016

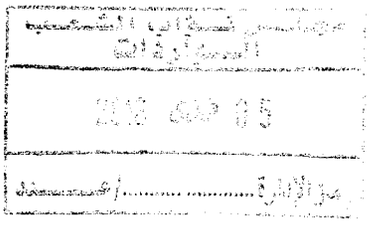

06/2016

شرح الأسباب

يتعلق مشروع القانون المصاحب بالترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في رأس مال الصندوق الجديد "إفريقيا 50" حيث سيكون الاكتتاب بمبلغ عشرة ملايين (10.000.000) دولار أمريكي[1] أي ما يعادل (20.460.000) دينار تونسي، تُدفع على 4 أقساط سنوية ابتداء من سنة 2016، كل قسط يساوي (2.500.000) دولار أمريكي أي ما يعادل (5.115.000) دينار تونسي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ ترسيم الاعتمادات المخصصة لسداد القسط الأول المذكور ضمن نفقات الوزارة المرخص لها بموجب قانون المالية لسنة 2016 (الباب العاشر).

1. تقديم صندوق "إفريقيا 50":

صندوق "إفريقيا 50" هو صندوق استثماري جديد يُعنى بتمويل مشاريع البنية الأساسية، ومقره الرسمي المغرب (الدار البيضاء). وقد تمّت المصادقة على إحداثه خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية سنة 2013 في إطار برنامج تنمية البنية الأساسية للقارة الإفريقية الذي تم الإعلان عنه بمناسبة القمة الإفريقية لسنة 2012 وذلك بهدف إيجاد حلول تمويلية خاصة لفائدة المشاريع الكبرى.

ويعتبر هذا الصندوق آلية مبتكرة من حيث التخصّص والتركيبة. ففضلا عن كونه يجمع القطاعين العام والخاص، يتدخّل الصندوق كشريك في جميع مراحل المشروع بداية من إعداد الدراسات الفنيّة إلى التنفيذ الفعلي واختيار قائمة المشاريع القابلة للتمويل من خلال القسمين المحدثين صلبه (قسم أوّل يعنى بإعداد المشاريع وقسم ثاني مكلف بالتمويل).

ويمثّل هذا الصندوق أحد الحلول المطروحة لبلادنا لتمويل المشاريع الكبرى التي سيتمّ إدراجه ضمن مخطط التنمية للخماسية المقبلة 2016-2020 خاصة بعد المصادقة مؤخرا على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2. الخطوات التي تمّ قطعها في إطار إرساء هذا الصندوق:

06/2016

[1] 1 دولار أمريكي = 2.046 دينار تونسي، سعر الصرف في جانفي 2016.

تمّ إلى حد هذا التاريخ تعبئة 860 م. دولار كرأس مال مكتتب فيه من قبل 21 دولة إفريقية[2] مؤسسة بالإضافة إلى البنك الإفريقي للتنمية دُفع منها 187,2 م. دولار، وذلك بعد القيام بزيادة أولى في رأس المال تزامنت مع الجلسة التأسيسية التي انعقدت بالدار البيضاء يوم 29 جويلية 2015.

كما تمّت خلال هذه الجلسة المصادقة على النظام الأساسي لقسمي الصندوق الجديد وتركيبة مجلس إدارة الصندوق التي تضمّ 12 مستشارا. وقد وافق المجلس بالإجماع، يوم 15 أكتوبر 2015، على تعيين السيد *Akinwumi ADESINA*، الرئيس الحالي لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية كرئيس لمجلس الإدارة.

ومن المنتظر أن يقوم الصندوق في المرحلة القادمة بحملة ترويجية لتعبئة ما يفوق 1 مليار دولار مخصصة للصناديق الاستثمارية (*Fonds d'Investissement*) من داخل وخارج إفريقيا.

بالتوازي، يواصل الصندوق عملية دراسة المشاريع الكبرى المعروضة عليه للتمويل والتي بلغت إلى حد الآن 25 مشروعا ومن المتوقع أن يتمّ تمويل 5 مشاريع خلال 2016 مع منح الأولوية لمجالي الطاقة المتجددة (السدود الهيدرو كهربائية، مراكز توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية) والبنية التحتية.

تلك هي أسباب مشروع القانون المقترح والهدف منه.

[2] المغرب، مصر، الكونغو من أكبر المساهمين بـ 100 م. دولار لكل منها.